العطية يبحث العلاقات بين دول مجلس التعاون والصين

الرياض / متابعات :

استقبل عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمجلس، تشاي جيون نائب وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، الذي يزور المملكة العربية السعودية حاليا.

وتم خلال الاجتماع بحث العلاقات التي تربط دول المجلس مع جمهورية الصين الشعبية، والسبل الكفيلة بتعزيزها في شتى المجالات، واستعراض التحضيرات الجارية لعقد الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون والصين، المقرر عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام الجاري، ومفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين والتطورات التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاجتماع الوفد المرافق لنائب وزير الخارجية الصيني؛ والأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون السياسية، والأمين العام المساعد للشؤون الإعلامية والثقافية، وعدد من كبار المسؤولين في الأمانة العامة للمجلس.

جدير بالذكر أن دول مجلس التعاون والصين، كانت قد عقدت الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الاستراتيجي في الصين خلال شهر يونيو من العام الماضي.

أضواء

برامج التوظيف الخليجية

د. محمد العسومي

في الأسبوع الماضي انطلق صندوق خليفة لتمكين التوطين "تمكين" بقرار من صاحب السمو رئيس الدولة والمخصص لدعم توظيف المواطنين في القطاع الخاص بدعم حكومي من خلال تحمل الدولة لجزء من المتطلبات المالية لتوظيف المواطنين في منشآت القطاع الخاص. ويعتبر ذلك نقلة نوعية في برامج التوظيف الخليجية ومساهمة فعالة في حل المسائل المتعلقة بتوفير فرص العمل، مما ستكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة، وخصوصاً أن توفير فرص العمل للمواطنين أخذ يحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام الخليجي.

لقد حدث خلال العقدين الماضيين الكثير من التغيرات في البنية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، فالكفة الاقتصادية بدأت تميل من جديد للقطاع الخاص الذي نما بصورة سريعة في العقود القليلة الماضية، وذلك بعد أن هيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية بعد تدفق عائدات النفط.

وفي المقابل استفاد القطاع الخاص من الاستثمارات الحكومية الهائلة في البنى التحتية التي أتاحت تنمية استثماراته بسرعة كبيرة وبأسعار خدمات متدنية ومدعومة في كثير من الأحيان، مما يتطلب أن يتجاوب هذا القطاع مع التوجهات الرسمية، على اعتبار أن القطاع العام أصبح مشبعاً، بل ويعاني من فائض في التوظيف في العديد من القطاعات.

وتختلف التوجهات الحالية عن سياسة التوطين السابقة التي اعتمدت على عملية إحلال الأيدي العاملة الخليجية محل الوافدة التي حققت نتائج محدودة بسبب اختلاف طبيعة المهن والوظائف المناسبة للخليجيين عن تلك التي يشغلها الوافدون، إذ إن التوجهات الحالية ترمي إلى إيجاد فرص العمل التي تناسب ثقافة العمل الخليجي، حيث إن زيادة أعداد العاملين المواطنين في القطاع الخاص لا تتم بالضرورة من خلال عملية الإحلال للأجانب، وإنما من خلال استحداث وظائف جديدة تفرزها عملية النمو المتواصلة لأنشطة القطاع الخاص.

والحال أن توفير المزيد من الوظائف يرتبط أساساً بحجم النمو والتوسع الاقتصادي، ففي دولة قطر التي حقق الاقتصاد المحلي فيها نسبة نمو كبيرة في العام الماضي 2010 قدرت بـ16 في المئة تم خلال شهري يناير وفبراير الماضيين توظيف 784 مواطناً قطرياً، منهم 557 بنسبة 71 في المئة في القطاع الخاص و227 بنسبة 29 في المئة في القطاع الحكومي.

أما في دولة الإمارات، فإن النتائج الإيجابية لصندوق خليفة لتمكين التوطين ستبرز بصورة سريعة لتساهم في حل العديد من القضايا الخاصة بسوق العمل في الدولة، كتأهيل المواطنين وتوفير آلاف فرص العمل لهم في القطاع الخاص، ما سينعكس على مشاركة أكبر للمواطنين في العملية الإنتاجية ويكسبهم خبرات متنوعة بعد أن كانت معظم خبراتهم تتم في القطاع العام.

لقد وضع برنامج خليفة للتمكين الأسس الضرورية لإحداث هذه النقلة النوعية في سوق العمل المحلية، إلا أن هذا التوجه المهم بحاجة إلى تعاون القطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي توفر له الدولة كل سبل النجاح من بنى تحتية وخدمات متطورة، مما يلزمه بالتعاون لإنجاح هذا التوجه، كما أن تجاوب المواطنين وتحمل الصعوبات في بداية عملهم بالقطاع الخاص يعتبر أمراً مطلوباً، وخصوصاً أنهم سوف يجنون ثمار هذا التوجه من خلال اكتسابهم خبرات نادرة ومتنوعة متاحة في أنشطة القطاع الخاص، ما سيوفر لهم فرصاً مثالية لتحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية.

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصندوق خليفة للتمكين، فإنه يمكن تعميم هذه التجربة لتشمل كافة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التنسيق بين وزارات العمل وتبادل الخبرات في هذا الشأن، وذلك للمساهمة في حل بعض معضلات سوق العمل والتركيبة السكانية، تلك القضايا التي تواجهها كافة دول مجلس التعاون الخليجي والمتشابهة إلى حد بعيد.

عن/ جريدة (الاتحاد) الإماراتية

لدى لقائة رجال أعمال سعوديين

مسؤول صيني يحذر من التعامل مع المصانع الصينية رديئة الجودة

الرياض / متابعات :

أكد قونق زهانج نائب حاكم مقاطعة جاجيانغ الصينية أن الكثير من الشركات الصينية التي تنتهج الصناعة الرديئة وقليلة الجودة والمقلدة تعاني حالياً من خسائر بيع غير مسبوقة .

وأضاف " هذه الشركات والمصانع الصينية بدأت أخيراً تعي الانعكاس السلبي لصناعاتها الرديئة من خلال الدعاوى والشكاوى التي ترفع ضدها بين حين وآخر من عملاء في الخارج أو من مصانع ذات جودة عالية من داخل الصين " .. مبيناً أن هذه الدعاوى نجح أصحابها في استخراج أحكام قضائية ضد هذه الشركات .

وأكد أن الخسائر لم تطل الشركات الصينية رديئة الجودة فقط ؛ إنما أساءت لسمعة شركات صينية أخرى تسعى لترسيخ اسمها عالمياً بمنتجات عالية الجودة " .

وبين أن الحكومة المركزية الصينية وكذلك الحكومة المحلية بدأت منذ فترة القيام بحملة موسعة تستهدف الشركات والمصانع التي امتهنت صناعات ذات جودة أقل أو تلك التي تعمل على تقليد منتجات معينة لمساعدتها على اعتماد مشاريع ومنتجات ذات أفكار حصرية وتشكل علامة مميزة بحد ذاتها .

وأشار إلى بدء العمل على خطة صينية محكمة تتخللها بحوث صناعية تهدف لمكافحة الصناعات الرديئة وتحويلها لعلامات عالمية منافسة ؛ مع معاقبة المصانع التي لم تمتثل وتسيء لسمعة الصين دولياً من خلال تقليد المنتجات .

ولم يعط نائب حاكم مقاطعة جاجيانغ الصينية - وهو يواصل حديثه عقب لقائه ووفده المرافق رجال أعمال سعوديين في غرفة الرياض - رقماً حول الخسائر التي تكبدتها الشركات الصينية المقلدة للماركات غير أنه أوضح أن كل هذه الشركات بدأت تعاني من خسائر مادية بنسب معينة .

وكان الوفد الصيني برئاسة قونق زهانج نائب حاكم ولاية جاجيانغ الصينية ووفده المرافق والمكون من 21 من ممثلي الشركات الصينية قد بحث مع نظيره السعودي في غرفة الرياض أوجه التعاون لتعزيز الحجم التجاري بين المملكة والصين؛ بحضور سعد العجلان عضو مجلس إدارة غرفة الرياض وحمد الحميدان نائب أمين عام الغرفة ..

ويبلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة ومقاطعة جاجيانغ الصينية 3,8 مليارات ريال بزيادة بلغت 38 ٪ على العام الماضي .

وعن حجم التبادل الصيني - السعودي المضاعف قال سعد العجلان عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورئيس الوفد السعودي في اللقاء؛ إن الصين دولة مركزية وباتت تتبوأ ثاني اقتصاد في العالم وفي المقابل المملكة دولة مركزية ولها ثقل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؛ وزيادة حجم التبادل التجاري، وتعزيز أرقامه يعبران عن هذا الثقل التجاري لهذين البلدين .

وعن تلميحات الجانب الصيني حول الصناعة الصينية وتأكيداته بالمنهجية الجديدة للإدارة الصينية التجارية لمكافحة الصناعات الصينية المقلدة أو رديئة الجودة، قال العجلان إن الصين ربما أرادت برسالتها تلك التأكيد على أن الصين بلد لديه مستويات في الجودة ، فكما أنه يملك الرديء فهو يملك كذلك صناعات ذات جودة عالية عالمياً ، داعياً رجال الأعمال السعوديين إلى الاستجابة للدعوة الصينية وعدم التعامل مع المصانع التي تقدم بضائع ضعيفة الجودة .

قناة (دبي) تعلن من الكويت عن تفاصيل مسلسل (الجليب) مع النجمة حياة الفهد

دبي / متابعات :

أعلنت قناة(دبي) إحدى قنوات مؤسسة(دبي) للإعلام عن إطلاق تحالف فني مع شركة الفهد للإنتاج التي تملكها النجمة حياة الفهد، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي أقيم في فندق شيراتون الكويت بمناسبة الإعلان عن تفاصيل مسلسل (الجليب) من بطولة سيدة الشاشة الخليجية حياة الفهد، والذي سيعرض حصرياً على شاشة قناة (دبي) في شهر رمضان المبارك؛ ويعتبر أضخم عمل خليجي.

وحضر المؤتمر الصحفي الذي شهد تواجد عدد كبير من الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام العربية، الشيخ دعيج الخليفة الصباح، وعلي خليفة الرميثي مدير قناة دبي، وعبدالله العجلة مدير إدارة الإنتاج ومشتريات الدراما في مؤسسة دبي للإعلام، والموزعون عامر الصباح وخالد البذال وباسم عبدالامير وعدد كبير من الفنانين.

وفي هذه المناسبة أعرب علي خليفة الرميثي مدير قناة دبي والمدير التنفيذي المكلف لشئون القنوات التلفزيونية في مؤسسة دبي للإعلام، عن سعادته بتدشين مرحلة تعاون فني جديد مع سيدة الشاشة الخليجية، التي كانت وستظل شريكاً أساسياً في المؤسسة ونهضة وإبراز الدراما الخليجية، كما هي رقم صعب في شهر رمضان المقبل من خلال مسلسل (الجليب)، مشيراً إلى أن فترة توقف التعاون في الفترة الماضية لم يكن خلافاً بقدر ما هو تباعد على صعيد الإنتاج، مؤكداً أن قناة (دبي) ستبقى دائما الحاضنة الدافئة لنجوم الخليج العربي، مفصحاً عن العديد من الأعمال الدرامية الجديدة القادمة منها عمل درامي جديد سيصور بين دبي والكويت، إضافة الى الشراكة الفنية مع عدد من المنتجين في الكويت مثل: باسم عبدالأمير وخالد البذال وعبدالعزيز المسلم وجهات إنتاجية في منطقة الخليج العربي ومصر وسورياً، لتقديم دورة برامجية رمضانية زاخرة بكل ما هو متميز.

وأكد علي خليفة الرميثي، أن مؤسسة دبي للإعلام ستظل داعماً قوياً للإنتاج الدرامي من خلال دورها المتمثل بنقل هذه الصناعة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة ودبي بصفة خاصة، وذلك بسبب البنية المتكاملة الداعمة لصناعة الإنتاج التلفزيوني من خلال التنوع الجغرافي للدولة وغنى المواقع التصويرية التي تجمع بين الحداثة المتفردة والأصالة التاريخية، مؤكداً في الوقت نفسه حرص أحمد عبدالله الشيخ عضو مجلس الإدارة المنتدب، المدير العام لمؤسسة دبي للإعلام على إيجاد صناعة درامية خليجية عربية محور ارتكازها إمارة دبي.

وبدورها قالت سيدة الشاشة الخليجية الفنانة حياة الفهد أن المسلسل الجديد الذي سيعرص حصرياً على شاشة قناة دبي في شهر رمضان المبارك، قد صور في قرية تراثية في إماراة الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتناول خطوطاً درامية عدة من خلال العلاقات الأسرية بين الأشقاء ووجود عنصر الغدر الذي يهدم تلك العلاقات ويبقي الجرح غائراً خصوصا بين الآباء، مما يؤثر سلباً في علاقات الأبناء ويولد الصراعات والخلافات، كما يتطرق (الجليب) إلى مشاكل الزواج والطلاق والإرث.

يذكر أن مسلسل (الجليب) قصة وسيناريو وحوار وبطولة حياة الفهد، وإخراج سائد الهواري وبطولة صلاح الملا، علي السبع، باسمة حمادة، هند البلوشي، خالد البريكي، بدر الشرقاوي، جواهر، وضيف الشرف أحمد الصالح، والمقدمة الغنائية للشاعر عبدالله البراك والألحان لعادل المسيليم والغناء للفنان القدير نبيل شعيل.

قطر تدين جميع أشكال العنف التي تهدد أمن الصوماليين

نيويورك/ متابعات :

عبرت دولة قطر عن ادانتها لجميع أشكال العنف وكافة الأعمال التي تهدد استقرار وامن المواطنين الصوماليين أو الحكومة المعترف بها دوليا أو القوات الدولية، كما عبرت عن أسفها لسقوط ضحايا في صفوفهم.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة أمام اجتماع المناقشة الموضوعية المفتوح لمجلس الأمن حول الحالة فى الصومال (إستراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال).

وقال السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر، في كلمته: "أننا نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن التقدير للاتحاد الإفريقي وللدول المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الإفريقي (AMISOM) في الصومال وحيث أن الأمن يظل التحدي الأشد حرجا أمام المؤسسات الاتحادية الانتقالية، فلا بد من رفع مستوى حزمة الدعم المقدمة إلى AMISOM، التي تعتبر من اقوى الدعائم لضمان استمرارية الحكومة الاتحادية الانتقالية وهو بحد ذاته أمر مؤقت يجب العمل على تخطيه إلى المرحلة القادمة ليتمكن الصومال من بناء مؤسسات الدولة وتحقيق قدر من الاعتماد على الذات وحفظ ملكيته الوطنية".

وأشار إلى انه في الأعوام الأربعة الأخيرة ومنذ انعقاد مؤتمر المصالحة الوطني في جيبوتي شهد الصومال طائفة من التطورات الايجابية على الصعيد الداخلي تمثلت في الحكومة الانتقالية الاتحادية الجديدة برئاسة الرئيس شيخ شريف شيخ احمد والمسيرة الراسخة نحو تنفيذ إستراتيجية الأمين العام للصومال وتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة التي وضعت خارطة الطريق لإدارة البلاد وتسعى إلى العمل والتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الإفريقي، وقال "كذلك نلاحظ تطورات ايجابية على الصعيد الإقليمي والدولي تمثلت في تزايد الاهتمام بالصومال من حيث إدراك الحاجة إلى بناء مؤسساته ودعم تنميته وإصلاح قطاعاته الحيوية كما يبدو واضحا من انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية كمؤتمر بروكسل واسطنبول ومناقشات للجمعية العامة حول ابرز التحديات التي يواجهها الصومال وكذلك اجتماعنا الحالي الذي يعكس اهتمام مجلس الأمن بالصومال".

وأوضح المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة أن تواصل التهديدات المحيطة بذلك البلد والمتمثلة في الهجمات التي تتعرض لها الحكومة الانتقالية الصومالية على يد التنظيمات المتشددة واستفحال ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وكذلك الأزمة الإنسانية الحرجة في الصومال تستدعي استمرار دعم المجتمع الدولي.

وقال السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر "إن دولة قطر إذ أخذت على عاتقها رئاسة فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالصومال وكذلك رئاسة لجنة مجلس الأمن المعنية بالصومال في عام 2006 فذلك لكوننا مهتمين كغيرنا بإعادة الأمن والاستقرار لذلك البلد الذي عانى سنوات طويلة من انعدام الاستقرار الأمني والتنموي خاصة وان انعدام الأمن اقترن بآثار التحديات الإنسانية الاقتصادية والبيئية وان دولة قطر تحافظ على علاقة طيبة بالحكومة الاتحادية الانتقالية مع إدراكنا لكون الصومال مازال في حاجة ماسة إلى دعم مطرد من المجتمع الدولي والعمل على إعادة بناء الاقتصاد الصومالي والمؤسسات الوطنية"، مشيرا إلى انه من المعلوم لدى الجميع ما تعاني منه الحكومة الصومالية من قصور كبير في الموارد المالية مما يمنعها من تصريف الأمور اليومية بصورة فعالة ويساهم في تأخير إنشاء المؤسسات الوطنية وارساء الأمن وحكم دولة القانون في البلاد.